KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المجال الجغرافي وأثره في توزيع مهام وأنشطـــــــــــــة مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The Geographical Scope and Its Impact on the Distribution of Tasks and Activities of Civil Society Organizations in Iraq After 2003

م.م. فاطمة علي فخر الدين
المعهد التقني كوفة
Asst teacher. Fatima Ali Fakhr al-Din
Kufa Technical Institute

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.177(A).20327

الملخص:

يدور البحث حول دراسة اثر المجال الجغرافي ببعده الحضري والريفي على اليات عمل وكفاءة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣, ما يعني ان عملية رصد مثل هذا الأثر – ومن خلال الاحصائيات والنسب والخرائط – سيكشف لنا ليس عملية ابعاد التوزيع الجغرافي بمؤسسات المجتمع المدني بالنسبة لمحافظات وسط وجنوب وشمال العراق فقط, بل سيكشف ايضاً طبيعة وحدود المهام والأنشطة والبرامج التي تتلائم مع طبيعة مثل هذا التوزيع, بمعنى اخر سيكشف البعد الوظيفي والتنظيمي لمثل هذه المؤسسات, وطبيعة انشطتها وبرامجها وارتباطها بطبيعة الفضاء الجغرافي الذي تتحرك به وتنتشر مثل هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المجال الجغرافي, مؤسسات المجتمع المدني, الكفاءة, الإنجاز.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Abstract:

The research revolves around studying the impact of the geographical area, with its urban and rural dimension, on the work mechanisms and efficiency of civil society institutions operating in Iraq after 2003, which means that the process of monitoring such an impact – and through statistics, percentages and maps – will reveal to us the process of dimensions of the geographical distribution of civil society institutions in relation to... For the governorates of central, southern and northern Iraq only, but it will also reveal the nature and limits of the tasks, activities and programs that are compatible with the nature of such distribution. In other words, it will reveal the functional and organizational dimension of such institutions, the nature of their activities and programs and their connection to the nature of the geographical space in which such institutions move and spread.

Keywords: Geographic field, civil society institutions, efficiency, achievement.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة:

ان من المظاهر التي رافقت ما عرف بـــ " التحول الديمقراطي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣" هو اعادة تفعيل دور وانشطة مؤسسات المجتمع المدني لتكون بتوجهاتها واهدافها عاملاً مساهماً وفعالاً في تجسيد ابعاد هذا التحول, من خلال محاولة الارتقاء بالوعي المجتمعي في العراق في مثل هذه المرحلة ليكون حاملاً لقيم وابعاد المجتمع المدني من جهة, ومشاركاً في الوقت نفسه في بناء مشروع الدولة الجديد في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ من جهة اخرى.

لكن على الرغم من الشرعية الدستورية التي تحصلت عليها مثل هذه المؤسسات على صعيد ممارسة انشطتها ومهامها, وطبيعة الدعم الخارجي والداخلي الذي تلقته من اجل تطبيق برامجها, الا ان التقييم العام – وبناءً على طول الفترة الزمنية التي قطعتها تجربة مثل هذه المؤسسات على صعيد الواقع العملي في العراق – نجد ان المنجز الذي حققته مثل هذه المؤسسات بقي متواضعاً, واساب مثل هذا الاخفاق عديدة ومتداخله, فقسم منها راجع الى طبيعة التصدعات البنيوية في مشروع بناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ وانعكاسات مثل هذا الأمر على اهداف وتوجهات مؤسسات المجتمع المدني, والقسم الاخر متعلق بطبيعة كفاءة وادارة عمل كوادر مؤسسات المجتمع المدني نفسها من ناحية غياب التخطيط والرؤية الاستراتيجية والمهنية المطلوبة في انجاح برامجها وانشطتها وتحقيق التأثير الايجابي المطلوب في بنية المجتمع العراقي.

ومن اجل اعادة قراءة ونقد وتقييم انشطة ومهام مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ .. سيحاول البحث تبني مقاربة منهجية تبتعد عن الانماط السائدة في الدراسات التي اهتمت بمعالجة ابعاد ومهام واهداف مؤسسات المجتمعي المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣, حيث ان مثل هذه الدراسات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ركزت اما على طبيعة انشطة وبرامج هذه المؤسسات, ومن ثم ربطها بإشكالية التحول الديمقراطي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣, او بإعطائها دور اكبر والمبالغة بالطابع الرقابي الذي تقوم به على صعيد متابعة طبيعة السياسات التي تتبعها الدولة في ادارتها للشأن العام, ما يعني ان تلك الدراسات انشغلت اما بالمهام والادوار التعبوية والتعوية والوظيفية لتلك المؤسسات, او انها جعلت اهتمامها ينصب على الدور السياسي الذي تمثله تلك المؤسسات من ناحية قدرتها على بناء وتشكيل رأي عام ضاغط يحاول ترسيخ أسس ومعايير القيم المدنية.

لكن طبيعة اشتغال منطقة هذا البحث تنحو وجهة نظر اخرى, اذ ستقوم على رؤية جغرافية/سياسية يعاد من خلالها ادخال وتوظيف مفهوم المجال الجغرافي كمحدد اساسي في فهم طبيعة توزيع مهام وانشطة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣, وهذا المحدد سيجعلنا بالتالي نعيد تقييم عمل وكفاءة تلك المؤسسات بناءً على طبيعة استثمار خصوصية هذا المجال الجغرافي سواء على الصعيد الريفي ام الحضري.

وبناءً على مثل هذا المنظور فأن الفرضية الاساسية التي يقوم عليها البحث تتمثل في انه لم يكن هنالك توازن في انماط التوزيع المكاني بين المراكز الحضرية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ والمراكز الريفية على صعيد طبيعة المهام والتوجهات والانشطة, وبالتالي لم تستطع تلك المؤسسات من تغطية الاحتياجات السكانية الموجودة في الاقضية والارياف على صعيد انشطتها وبرامجها لاسيما تلك المتعلقة بالصحة, ومكافحة الفقر, والبطالة, وتمكين المرأة.. الخ .

وعلى اساس مثل هذه الفرضية تصبح اشكالية البحث تتمحور على محاولة الاجابة على مجموعة من الاسئلة الاساسية منها: هل استثمرت مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

طبيعة المجال الجغرافي الذي تحركت فيه بطريقة بنا تعكس توجهات مخطط لها مسبقاً؟ ام كان تحرك مثل هذه المؤسسات في ابعاد هذا المجال الجغرافي عشوائياً مما افقدها طابع التأثير والفاعلية؟ كيف اثر تقدم انعدام التخطيط في توظيف خصائص المكان الجغرافي الذي مارست من خلاله مؤسسات المجتمع المدني عملها على كفأتها التنظيمية والوظيفية؟ وهل يمكن ومن خلال استقراء ميداني لطبيعة التوزيع الجغرافي مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تشخيص طبيعة الهياكل التنظيمية لتلك المؤسسات وحدود ما قدمته من منجز على صعيد الاهداف والمهام التي اعلنت عنها؟ هل يمكن تشخيص ابعاد الروابط والعلاقات التفاعلية التي احدثتها مؤسسات المجتمع المدني وهي تتحرك في انماط واطر جغرافية متعددة؟ وهل ساهم هذا التعدد واختلاف الخصائص الجغرافية من منطقة الى اخرى في اعادة توجيه اهداف مؤسسات المجتمع المدني وتكيفها بحسب المجال الجغرافي الذي تحركت فيه؟ ام ان مثل هذه الاهداف بقيت منفصلة عن خصائص الحقل الجغرافي؟

اما على صعيد المنهج الذي سار عليه البحث والذي حدد بالتالي زاوية النظر والمعالجة, فلقد تم تبني معطيات المنهج التحليلي لاسيما على صعيد تشخيص طبيعة العلاقة المتبادلة بين خصائص المجال الجغرافي الذي تحركت من خلاله مؤسسات المجتمع المدني في العراق ومارست فيه مهامها وانشطتها, وبين طبيعة مستوى المنجز المتحقق سواء على صعيد التوجهات والغايات, كذلك تم الاستعانة بمعطيات المنهج الاحصائي كمنظور كاشف لطبيعة التوزيع الحضري والريفي وابعاد مثل هذا التوزيع وما يمثله من معيار في تحديد كفاءة انشطة ومهام وبرامج مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وعلى هذا الاساس ستصبح المسارات التي ستحدد منطقة اشتغال البحث مبنية من ناحية المعالجة على ثلاثة مسارات او مستويات اساسية , الاول: هو التعريف العام لطبيعة السياقات والعوامل التي رافقت نشأة وظهور مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ والتوقف عند طبيعة المهام والادوار التي اضطلعت للقيام بها وطبيعة التحديات التي واجهتها, والثاني: الاطر القانونية والدستورية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣, والثالث: والذي يمثل منطقة اشتغال البحث الاساسية هو معالجة ابعاد المجال الجغرافي واثره في تحديد كفاءة ومهام وانشطة عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الاول: منظمات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣: المهام, الادوار, التحديات:

ان طبيعة العمل التنظيمي والمؤسساتي لما عرف بـــ " مؤسسات المجتمع المدني[١] " لم يكن وليد لانعكاسات وتداعيات التغيير الذي حصل في النظام السياسي على اثر الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣, بل كانت له اصوله ومرجعياته التنظيمية التي تجسدت مظاهرها في اغلب مراحل واطوار تاريخ العراق الحديث والمعاصر, لكن الاختلاف الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ تمثل في طبيعة الاهتمام بتوجهات منظمات المجتمع المدني واعطائها الاولوية كجزء من مشروع بناء الدولة في العراق, اضافة الى ان مثل هذه التوجهات اعطيت لها شرعية قانونية " دستورية" بعد كانت تمارس في العهود والمراحل السابقة اما كجزء منفصل عن رؤية مشروع بناء الدولة, او كجزء مقنن وشكلي يخدم اهداف وايد'ولوجية النظام القائم[٢].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وبناءً على هذا المنظور فأن عودة الاهتمام بقضايا المجتمع المدني وتفعيل مؤسسات العاملة على هذا الصعيد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جاء متزامناً ومواكباً لتوجهات رؤية بناء مشروع الدولة في مثل هذه المرحلة, من حيث ان هذه الرؤية ومن خلال الأسس الدستورية التي قامت عليها حاولت تكريس نمط من النظام السياسي يقوم على الأسس الديمقراطية والبرلمانية التي تؤمن بالتعددية الحزبية, والتداول السلمي للسلطة, والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية, والتنفيذية, والقضائية, واعطائها هامش كبير لحرية الرأي والتعبير, وتطبيق مبدأ المساواة امام القانون, والحفاظ على حقوق الاقليات والطوائف الدينية والمذهبية, وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء دولة المواطنة وتكريس قيم المجتمع المدني.

وانسجاماً مع مثل هذه المعايير والقواعد التي افصح عنها خطاب الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اصبح العمل بتفعيل انشطة مؤسسات المجتمع المدني يعد احد الروافد الاساسية التي لا تنسجم وتتماهى مع تطبيق أسس هذا الخطاب على ارض الواقع فقط, بل كانت المراهنة على ان مثل هذه المؤسسات يمكن لها ان تلعب دور كبير في التوعية والتنشئة السياسية والاجتماعية, وبناء رأي عام يكون فاعلاً ومؤثراً في بناء المشهد السياسي الجديد في العراق من جهة, ومحققاً تطلعاته في بناء اسس ومعيار الدولة المدنية من جهة اخرى.

لقد اتيحت لمنظمات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي اكتسبت الصفة القانونية لممارسة انشطتها وبرامجها القيام بمهام وادوار عديدة منها: خدمية, وتثقيفية, ورعائية, وحقوقية, وتنموية.. الخ الا ان ما يلاحظ على مثل هذه الادوار والتخصصات في عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق – وبحسب النسب المعدة في الجدول رقم (١) – ان مثل هذه الادوار والمهام كشفت معيطات وابعاد ومضامين عديدة منها :

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

- إن اغلب مهام ووظائف المنظمات أو الجمعيات أو المراكز المنضوية في اطار المجتمع المدني كانت خدمية ورعائية – اي تلك التي تهتم بالإيتام والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة– وان غلبة الخدمات الاجتماعية تكاد تكون السمة الاساسية في مهام ووظائف منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ .
- انعدام التخصص في عمل تلك المنظمات أو الجمعيات, فكانت انشطتها وبرامجها تجمع بين التوجهات الخدمية والتنموية والرعائية واحياناً الثقافية, وهذا الأمر يؤشر الى انعدام استراتيجية واضحة ومخطط لها في البنية الهيكلية لعمل تلك المنظمات أو المؤسسات والجمعيات .
- إن انشطة تلك المنظمات والمراكز أو الجمعيات تكاد تكون اغلبها تغطي المحافظات والمدن العراقية الرئيسية, ولم تصل تلك الانشطة الى الارياف أو النواحي والأقضية الا قليلاً .
- اغلب المانحين لتلك المنظمات أو المركز أو المؤسسات هي جهات خارجية دولية, وهذا الأمر يعني ارتهان تلك المنظمات بتوجهاتها من ناحية الوظائف والمهام والاستراتيجيات والتخصصات الموكلة لها من قبل توجهات وسياسة المانحين, ولذلك فإن الجهود المحلية في تمويل عمل تلك المنظمات تكاد تكون قليلة, وان كانت موجودة فهي ترتبط بمنظمات لم تحقق الفاعلية المطلوبة بالنسبة للبرامج والانشطة الخاصة بها

إن طبيعة توزيع منظمات المجتمع المدني في العراق وبحسب التخصصات يكشف لنا طبيعة الاولويات التي اعطتها مثل هذه المؤسسات على مستوى برامجها وانشطتها, وفي الوقت نفسه يكشف لنا عن تراجع انشطة وتوجهات واختصاصات معينة لم تستطع تلك المؤسسات تفعيلها على مستوى العمل الميداني, وهذا ما يوضحه جدول (١).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (١) توزيع مؤسسات المجتمع المدني حسب التخصصات

ت	التخصص	عدد المنظمات او المؤسسات او المراكز العاملة	ت	التخصص	عدد المنظمات او المؤسسات او المراكز العاملة
١	اطفال وايتام	٣١٦	١١	ديمقراطية	٧٨
٢	اعلام	١٢٩	١٢	ذوي الاحتياجات الخاصة	٧٩
٣	اغاثة	١٩٤	١٣	زراعي	١١٣
٤	بيئة	٦٠	١٤	شباب	١٦٩
٥	تطوير اقتصادي	١٦١	١٥	شؤون المرأة	٢٥٠
٦	تعليم	١٤٢	١٦	صحة	١٢٢
٧	تنمية مستدامة	٤٦٧	١٧	فن	٥٢
٨	ثقافة	٥٠٨	١٨	متعدد	٣٩٢
٩	حقوق الانسان	٤٥٢	١٩	مساعدات انسانية	٦٢٤
١٠	خدمات عامة	١٧٩			

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في : وزارة التخطيط/قسم التعاون الدولي/شعبة المنظمات غير الحكومية.

ومن خلال طبيعة الارقام المستخلصة من الجدول (١) الذي يؤكد على طبيعة التخصصات على مستوى الانشطة والبرامج المقدمة من قبل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ يمكن استخلاص مجموعة من المعطيات التي تدل على طبيعة الاهداف, ومضامين الانشطة التي تنتهجها تلك المؤسسات في تفعيل اليات عملها على المستوى الاجتماعي , ومن اهم تلك المعطيات ما يلي:

- استأثرت المؤسسات والمنظمات التي تقوم بتقديم المساعدات الانسانية بالدور الاكبر الذي يظهر غلبة هذا التوجه أو الاختصاص في عمل تلك المؤسسات, إذ بلغت المؤسسات التي تنتمي لهذا التوجه (٦٢٤) مؤسسة أو منظمة أو مركز .. وهذا الأمر يعكس بالتالي تأثير الأحداث والوقائع السياسية التي جرت في العراق وانعكاساتها على اليات عمل وتوجهات تلك المؤسسات, إذ شهد العراق في المدة ما بين عام

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١٤– ٢٠١٨ مدة عدم استقرار أمني وسياسي استوجب مثل هذا الأمر انخراط ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتقديم المعونات الإنسانية خصوصاً للنازحين والمهجرين, على خلفية دخول تنظيم داعش للمدن والمحافظات الغربية في مثل هذه المدة .

- اذا ما تم دمج الاختصاصات التالية: اطفال وايتام (٣١٦) و ذوي الاحتياجات الخاصة (٧٩) , وخدمات عامة (١٧٩), ومتعدد (٣٩٢), و اغاثة (١٩٤) .. فسنجد إن السمة الغالبة في عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ على مستوى التخصص هو تقديمها للخدمات الرعائية .
- احتلت التنمية المستدامة نسبة كبيرة من اهتمام مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣, إذ بلغت المؤسسات العاملة في مثل هذا المجال (٤٦٧) وهذا مؤشر جيد اذا ما تم استثماره ضمن خطط استراتيجية لبناء التنمية المستدامة في العراق, حيث انه سيكسر من هيمنة السمة الغالبة على عمل تلك المؤسسات وهي بقاؤها في تقديم الخدمات الرعائية فقط, كما ان هذا التخصص هو المعول عليه – مستقبلاً – في اثبات قدرة وكفاءة تلك المؤسسات وتحقيقها للتأثير المطلوب في مشروع بنية الدولة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ .
- بالرغم من هنالك اهتمامات أو تخصصات لم تحظ بالأهمية المطلوبة بالنسبة لأنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق كالفن الذي بلغ مدار الاهتمام به من قبل تلك المؤسسات (٥٢) مؤسسة فقط, والبيئة (٦٠) فقط.. الا إن هنالك تخصصات اخرى تدل على تنامي الوعي بالاهتمام بحقوق شؤون المرأة مثلاً إذ بلغت نسبة المؤسسات العاملة في مثل هذا المجال (٢٥٠) مؤسسة, كذلك على صعيد تنمية الوعي الثقافي (٥٠٨) مؤسسة, وايضاً على صعيد حقوق الانسان (٤٥٢) مؤسسة, وهذه التوجهات تظهر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حالة الطموح لدى مؤسسات المجتمع المدني في العراق لان تلعب دوراً يساهم في تنمية الوعي والتنشئة السياسية والثقافية خدمة لمشروع التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

اما عن طبيعة أهم التحديات التي واجهتها منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ – والتي لم تستطع تجاوزها– وبالتالي اثرت على دورها وفاعليتها وقدرتها وكفأتها في تحقيق المهام والادوار المناطة بها, فقسم من تلك التحديات راجع الى الاخفاقات التي تعرضت لها مسارات العملية السياسية في العراق وتأثيرها بشكل مباشر وغير مباشر على عملية نجاح اهداف وتوجهات المجتمع المدني, والقسم الاخر– وهو ما يعنينه التوقف عنده في هذا البحث – راجع الى انعدام الكفاءة الوظيفية والتنظيمية, وغياب الخطط والرؤى الاستراتيجية عند اغلب الكوادر العاملة التي ادارت عمل وانشطة هذه المؤسسات, وهذا الأمر بدوره ايضاً راجع الى عدة اسباب وعوامل ومعطيات منها :

- على الرغم من تزايد اعداد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بحيث شكل ظاهرة ملفته للنظر الا ان دور تلك المؤسسات " لم يكن فاعلاً وحقيقياً في الساحة السياسية وكانت ذات فائدة محدودة جداً على الرغم من وجود الآلاف من هذه المنظمات ولكن تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم, جعل تلك المنظمات تشهد انتكاساً وتراجعاً كبيراً كشركاء فعليين في الجهود التحديثية والتنموية وكان دورها هامشياً ومتشرذماً, فإن نسبة كبيرة من هذه المنظمات فشلت في أداء واحد من أهم ادوارها, المتعلقة بوجوب مراقبة أداء الدولة/ السلطة ومدى التزامها بالدستور والقانون, والتزامها بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والتعددية وحرية التعبير, إن جوهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو أنه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها, إلا أنها مايزال الكثير منها يعمل عبر الإطر او القيم التقليدية, اذ إن العديد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

من هذه المنظمات قد تشكلت عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي وجدت على الساحة السياسية لتصبح هذه المؤسسات ملحقاً من ملحقات الأحزاب, كما إنها كانت تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة في العراق " [٣].

- واذا كان من الخصائص البارزة لمؤسسات المجتمع المدني, والتي تعطيها فعلاً هذه الصفة هو ان ارتباط المنتسبين والعاملين بها قائمة على مبدأ ايمانهم بمدى المواطنة وحقوق الانسان, فإن الذي حصل بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ هو إن " المواطن الذي أنتسب لهذه المؤسسات فقليل منهم كان انتسابه منطلقا من أصل ديمقراطي حقوقي لكون تلك المؤسسات اصبحت جسرا لأغراض خاصة لابل ان بعض هذه المؤسسات تشكلت وفق قواعد فردية عائلية بحتة ولذلك ليس المهم وجود هيكل تنظيمي مؤسسي أو طلب تسجيل وترخيص لإيجاد مؤسسة مجتمع مدني ولكن في الابتعاد عن الاعتبارات الشخصية والمصلحية ما خلا الصالح العام والمبدأ الديمقراطي" [٤].
- ان فحص طبيعة ودوافع عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ يظهر ان " أحد المآزق الحقيقية التي تمر بها المنظمات المدنية هو تأثر قطاعات واسعة منها بالمرجعيات الطائفية والعشائرية التي تعوق تطور المجتمع المدني وذلك بسبب الإرتباط العضوي والواسع لنخبة المجتمع السياسي بتلك البنى بل إدارة الدولة وفق توجهاتها حتى أصبحت مؤسساتها أقوى من المنظمات المدنية ومن مؤسسات الدولة نفسها وبالتالي في الغالب تم إختراق المنظمات المدنية بإرث تقليدي وإحتواءها حتى تم إفراغها من محتواها لتكون شكلاتية ما افصح المجال لإستغلالها من قبل الكتل والجماعات الدينية لدعم أهدافهم ومشاريعهم الخاصة "[٥].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

▪ ان من المؤشرات السلبية التي اسهمت في تعطيل واعاقة تقدم مشاريع المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو ذلك الذي يتعلق بـــ " شرعية " أسس ومنطلقات المشروع نفسه, ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني والتي انبثقت بعد التغيير الذي حصل في بنية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣, والتي جاءت باهدافها وعملها – اي تلك المؤسسات – لتكرس " صفة " الهوية المدنية لمشروع الدولة الجديدة في العراق .. بقيت تعاني مأزق يتعلق بـــ " شرعية " وجودها, ليس على المستوى القانوني والدستوري فمثل هذا الأمر تم التشريع له والعمل به واقراره منذ عام ٢٠٠٨, بل ان ما نعني به من ازمة " شرعية" هو ان مشروع اسس المجتمع المدني والسلم الأهلي في العراق في مثل هذه المرحلة لم تكن له مقدمات وأسس نظرية واضحة المعالم سواء في بنية الوعي السياسي أو الاجتماعي بالعراق قبل عام ٢٠٠٣حيث كان السائد والمتعارف عليه هو طغيان ابعـــاد المجتمع السياسي[٦] وتمظهراته المتمثلة بأجهزة الدولة القمعية ومؤسساتها.

▪ ان من مواطن الضعف والقصور في البنى التنظيمية والادارية في عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ هو ذلك المتعلق بضعف التأهيل على مستوى الوعي والادارة لقسم كبير من الكوادر العاملة بدائرة مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣, ولذلك فأن " " أبرز ما يضعف مهمات منظمات المجتمع المدني هو قلة الوعي الديمقراطي وصعوبة الحديث عن انتعاش هذا الوعي وتهيئة المجتمع بصورة صحيحة لقبول عمل هذه المنظمات وأهميتها وذلك لأسباب عديدة أهمها : عدم تقبل أسس جديدة لبناء مجتمع متحضر في ظل الانتشار الواسع للقيم والأعراف التقليدية , فشل هذه المنظمات في ايصال صوتها واكتساب ثقة المواطنين بسبب فشل العديد منها في أداء دورها في نشر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وعي وثقافة التعاون والتسامح وتعزيز السلام الاجتماعي ونبذ الفرقة من جهة وفقدان الحيادية والتبعية للدولة والأحزاب السياسية, أو للجهات الخارجية من جهة ثانية, هذا فضلاً عن قلة الخبرة لدى المواطن في وظيفة وآليات تلك المنظمات على أسس معايير ديمقراطية مدنية شفافة الى جانب الضعف في تأهيل الكوادر العاملة والقصور في المهارات والتدريبات في هذا المجال"[٧].

- ان التمويل الخارجي يعتبر من التحديات التي اثرت في استمرارية وديمومة عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ هذا الأمر يعني إن الاعتماد الكلي على المنح الخارجية المقدمة من الدول الراعية لتلك المنظمات, سيجعل اي انقطاع لتلك المنح او التمويل سبباً في توقف وتعطيل نشاطاتها من جهة, كما انه وفي الوقت نفسه سيجعل اي خطط أو استراتيجيات لعمل تلك المنظمات مرتبطة الى حد كبير بالأولويات والأهداف التي تسعى لتحقيقها الدول المانحة" [٨] من جهة اخرى " فالطرف الممول يؤثر عن طريق تعزيز وجود ونفوذ وكلاء محليين للجهات الخارجية الدعمة, كما يؤثر في ارتهان بعض المنظمات لمواقف الجهات الممولة ورغبتها ايضاً, ومصادر التمويل متعددة, منها الدول والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة, كما ان ثمة تباينا في العوامل المحددة للتمويل؛ فهو مرتبط بمتغيرات خارجية وداخلية, مثل التغيير في الظروف الدولية, والموقع الاستراتيجي للدول الموجودة بها تلك المنظمة تلك المنظمات غير الحكومية المستقبلة للتمويل, ومدى شرعية اهدافها, وتنظيمها الاداري, واهمية المشروعات التي تقوم بها, ووضوح وظائفها, وهذا يرتبط بالطبع بمدى نزاهة المنظمة, وطبيعة الوضع الاقتصادي في الدول المانحة, وتغيير الاهداف الاستراتيجية وأولويات الأمن القومي "[٩].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الثاني: الأطر القانونية والدستورية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

ان طبيعة أسس بناء النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من كونه نظام برلماني يؤمن بالتعددية السياسية, ويجعل من مبدأ شرعية السلطة نابعة من انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة, قد ساهم بشكل كبير بإعطاء أهمية ليس بدعم توجهات مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من كونها اصبحت جزءً من مشروع بناء الدولة الجديد فحسب, بل جعل عملها وانشطتها له بعد قانوني ودستوري معترف به " فالمادة (٤٥) الفقرة " اولاً " التي تناولت موضوع المجتمع المدني والتزام الدولة بدعم مؤسسات المجتمع المدني حيث نصت على ما يلي " اولاً" تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطورها واستقلالها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون, ولقد اكدت هذه المادة على أهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عملية بناء الديمقراطية في العراق ودورها في تنظيم العلاقة بين الفرد وبين الدولة وتوفير الدعم لها والذي لابد ان يكون بشكل لا يؤثر على استقلالية عمل هذه المؤسسات والجمعيات على ان يقرن ذلك بقانون ينظم عمل هذه المؤسسات وعلاقتها مع الدولة والقانون الحالي الذي ينظم عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق هو امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٣"[١٠].

لقد قسم الأمر (٤٥) المنظمات غير الحكومية اجنبية هي المنظمات التي يكون مقرها الرئيسي خارج العراق لو كانت لها فروع داخل العراق, اما بالنسبة للمنظمات الدولية فقد عرفها بما يلي : أي منظمة يتم تأسيسها طبقاً لاتفاق دولي او أي وثيقة تأسيسية وجرى تأسيسها في ظل القانون الدولي ولها هوية قانونية دولية وتقوم بوظائف ذات طابع دولي حقيقي ولها هيكل قادر على اتخاذ القرارات بشكل مستقل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يشمل هذا المصطلح منظمة الامم المتحدة بما في ذلك وعلمائها والجامعة العربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولكنه لا يقتصر عليها[١١].

ومن ناحية اخرى فقد اشترط الامر (٤٥) لسنة ٢٠٠٣ على اية منظمة ترغب في العمل في العراق وتنفيذ برامجها فيه ان يتم تسجيلها في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية والذي كان سابقاً مرتبطاً بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي ثم فك ارتباطه منها والحق بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الامر ١٦ لسنة ٢٠٠٤, ويكون وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني هو المشرف على هذا المكتب"[١٢].

ان شروط تسجيل المنظمات غير الحكومية والتي اقرها الأمر (٤٥) لسنة ٢٠٠٣ تتمثل بما يأتي :

أ- اولاً يتم تقديم نظامها الأساسي او المبادئ الاساسية لنظامها الداخلي أو اي وثيقة أخرى توضح غاياتها واهدافها وهيكلها الاداري ومصادر تمويلها.

ب- طلب تسجيل يتضمن المعلومات التالية:

١- الانظمة الكامل للمنظمة .

٢- العنوان الكامل لمقرها الرئيسي واسمه او اسماء الاشخاص المحددين المتواجدين خارج العراق ليكونوا بمثابة نقطة الاتصال بالمنظمة وكذلك اسمائهم والقابهم الوظيفية وارقام تلفوناتهم وعناوين بريدهم في العراق.

٣- العنوان الكامل للمنظمة غير الحكومية في العراق .

٤- تاريخ وصول ممثل المنظمة غير الحكومية الى العراق في حالة تقديم طلب التسجيل داخل العراق قائمة كاملة بتواريخ أي زيارات سابقة للعراق او انشطة سابقه فيه.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٥- بيان كامل بعائدات المنظمة ومصروفاتها وموجوداتها وديونها للسنة الحالية وللسنوات الثلاث السابقة والسنوات التي اعقبت تأسيس المنظمة غير الحكومية اذا كان عمرها يقل عن اربع سنوات .

٦- في حالة مضي اقل من عام على تأسيس المنظمة غير الحكومية طالبة التسجيل يجب عليها تقديم بيانات مالية للسنة الحالية والميزانية المتوقعة للعاملين المقبلين .

٧- قائمة بأسماء مجلس ادارة المنظمة غير الحكومية الذي يشغلون في نفس الوقت مناصب مسؤولين أو موظفين عموميين في أي حكومة او هيئة حكومية .

٨- يجب على المنظمات غير الحكومية تقديم اسماء وعناوين جميع اعضاء مجالس ادارتها كما يجب على المنظمات غير الحكومية الاجنبية تقديم اسماء رؤساء بعثاتها في العراق واسماء رؤسائها الدوليين.

٩- قائمة بأسماء أي منظمات او افراد يسيطرون عملياً على المنظمة غير الحكومية او بأسماء هؤلاء الذين تسيطر عليهم عمليا سيطرة غير حكومية على سبيل المثال تخضع المنظمة غير الحكومية عملياً لسيطرة أي منظمة يتوجب عليها رفع التقارير لها او أي منظمة تصدر اوامر للمنظمة غير الحكومية او ترسم لها سياسات يتوجب عليها اتباعها وتخضع أي منظمة او منظمة غير حكومية عمليا للسيطرة اذا كانت هناك منظمات اخرى او شخص اخر او مجموعة من الاشخاص يعملون سريا وبتنسيق فيما بينهم مباشرة او غير كيان اخر ويسيطرون على اكثر من ٥٠٪ من الاصوات او نسبة مئوية من الملكية اذا انطبق ذلك على هذه الحالة.

١٠- قائمة بأسماء وعناوين أي مساهمين اساسيين للمنظمة غير الحكومية وتشمل هذه القائمة على سبيل المثال لا اكثر الحكومات والهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة التي تقدم المنح للمنظمة غير الحكومية ومقدار مساهمتهم المالية وعلاقتهم بالمنظمة وتعتبر المساهمة كبيرة اذا كانت المنظمة غير الحكومية قد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تلقتها في العام الحالي في أي من الاعوام الثلاث الماضية واذا كانت قيمتها (١٠) مليون دينار عراقي وتشكل اكثر من ١٠٪ من اجمالي عائدات المنظمة في العام الذي تلقت فيه هذه المساهمة.

١١- قائمة بالقروض التي حصلت عليها المنظمة الحكومية والتي تتجاوز منها (١٠) مليون دينار عراقي وتشكل اكثر ١٠٪ من اجمالي دخل المنظمة عداء تلك القروض التي حصلت عليها من البنوك او من مؤسسات الاقراض الاخرى كما يجب تحديد مبلغ القرض واسمه ما يمنح القرض.

ج- نسخة معتمدة من كاتب العدل لتسجيل المنظمة او اي دليل اخر يفيد بأن المنظمة غير الحكومية الاجنبية هي كيان قانوني في دولة اجنبية.

د- شهادة او دليل اخر يفيد بأن المنظمة غير الحكومية الاجنبية هي كيان قانوني في دولة اجنبية.

ه- بيان مكتوب من اعداد ممثل مسؤول من المقر الرئيسي للمنظمة غير الحكومية يوضح :

١- الانشطة التي تخطط المنظمة للقيام بها في العراق.

٢- اسم وعنوان الشخص او الاشخاص الموجودين في العراق المصرح لهم بتمثيل المنظمة وتلقي الاشعارات والاستمارات الرسمية نيابة عنها ومعلومات الاتصال به او بهم.

٣- ان المنظمة المعنية هي منظمة غير سياسية وغير حكومية لا تسعى الى تحقيق الربح ولا تمارس التمييز عن اساس الاصل العنصري او الدين او الفرقة.

٤- مصادر تمويلها للأنشطة التي تقوم بها في العراق[١٣] .

اما فيما يتعلق بالرقابة على المنظمات غير الحكومية فأن (الأمر) " ٤٥" لسنة ٢٠٠٣ اشار الى عدد من الاحكام يمارس بموجبها مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية نوعاً من الرقابة والاشراف ويمثل ذلك في الاحكام التالي:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١- ما نص عليه البند ثانياً من القسم الثالث الذي اجاز مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية رفض منح المنظمة شهادة التسجيل اذا كانت وثائق التسجيل لا تتوفر فيها شروط او متطلبات التسجيل او اذا كانت نظامها اساسي او تشكيلها او سلوكها او نشاطها المقترح ينطوي على ما يشكل مزقاً للقانون العراقي او يهدد النظام العام في العراق او السلامة او الاستقرار او الامن فيه .

٢- ما نص عليه البند (سادسا) من القسم الثالث الي اجاز لمكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ان يعلق او يلغي تسجيل المنظمة غير الحكومية في حالة انتهاكها لأي بند من بنود هذا الأمر .

٣- ما نص عليه البند (عاشرا) من القسم الثالث الذي اكد على ضرورة احتفاظ مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية بسجل للمنظمات يرد فيه اسم لكل منظمة غير حكومية وعنوانها وهيكلها التنظيمي واهدافها وتشمل السجل علاوة على ذلك اسم وعنوان ممثل المنظمة غير الحكومية في العراق او ممثليها معلومات الاتصال الاخرى والخاصة به او بهم, وامكانية تقديم المكتب هذه المعلومات الموجودة في السجل وزارة ذات صلة او لسلطة الائتلاف وايضا بطبيعة الحال للحكومة العراقية في حلت محل سلطة الائتلاف

٤- ما نص عليه البند (١) من القسم الخامس الذي اجاز لمكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية القيام بأعمال التدقيق المالي لسجلات المنظمات غير الحكومية في العراق بغية التحقق من امتثال المنظمات غير الحكومية لهذا الأمر.

٥- ما نص عليه البند (٢) من القسم الخامس الذي اجاز مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ان يطلب من اي منظمة غير حكومية تقديم الوثائق التي يعتبرها ضرورية امر مناسبة للتحقق من امتثال المنظمة غير الحكومية لهذا الأمر.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٦- ما نص عليه البند (٣) من القسم الخامس الذي اجاز من القسم الخامس الذي اجاز للمكتب اذا وجد نتيجة قيامه بعمليات التدقيق المالي لسجلات المنظمة او مراجعتها ان المنظمة غير الحكومية لا تمثل لهذا الامر ان يقرر ما يلي:

أ- تقديم ارشادات للمنظمة تساعدها على الامتثال لبنود هذا الأمر.

ب- تعليق تسجيلها اما لفترة زمنية محددة او الغاءه نهائياً اذا كان سلوكها يتم بالإهمال الشديد او بالغش او كان ذا طابع اجرامي او بشكل تهديداً للأمن.

٧- ما نص البند (٤) من القسم الخامس الذي اجاز للمكتب اذا ما وجد نتيجة قيامه بعمليات التدقيق المالي لسجلات المنظمة او مراقبتها او نتيجة الحصول على وثيقة ما ان المنظمة غير الحكومية تمارس سلوكاً يتم بالإهمال الشديد او بالغش او كان له طابع اجرامي او بشكل خطراً يهدد النظام العام والسلامة والاستقرار او الامن من يجوز له ما يلي :

ا- تعليق تسجيل المنظمة غير الحكومية لفترة زمنية محددة .

ب-. او الغاء هذا التسجيل .

٨- ما تضمنه القسم السادس الذي اجاز للمدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في ذلك الوقت وحالياً بطبيعة الحال رئيس الحكومة العراقية التي حلت محل سلطة الائتلاف المؤقتة توقيف عمليات أي منظمة غير حكومية لا تتوقف عن تنفيذ برامجها بعد تعليق تسجيلها او الغائه اذا ارتأئ ذلك كما يجوز له مصادرة ممتلكات هذه المنظمة واعلامه مكاتبها.

اضافة الى ما تقدم من احكام تضمنها الامر ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ يتوجب على المنظمات التنفيذ بالأحكام الاخرى التي نظمتها القوانين الاخرى , كقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ والقانون المدني

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١, واضافة للقوانين التي ستخلف بالجمعيات مثل قانون الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ وقانون الجمعيات العلمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ وقانون الجمعيات رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ [١٤] .

المبحث الثالث: المجال الجغرافي وأثره في تحديد كفاءة ومهام وانشطة عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣:

يعرف مفهوم المجال الجغرافي بأنه " يولد من المبادرة الإنسانية ويعبر عن المقاصد الخاصة بكل مجتمع, وهو لا يتكيف مع الوسط الطبيعي, بل هو نتاج استخدام هذا الوسط؛ وعليه فإن المجال الجغرافي يتعالى على النظام الطبيعي ليحل فيه نظاماً تكون فيه الأبعاد المكانية ذات صياغة إنسانية اجتماعية, وعليه, فالسمة الأولى للمجال الجغرافي تكمن في كونه انتاجاً اجتماعياً, يأخذ طريقة إلى الوجود بفعل العلاقات الجدلية التي عقدها ويعقدها الإنسان مع محيطه الطبيعي"[١٥].

واستناداً الى المضامين والدلالات والابعاد التي حملها هذا المفهوم, ولأنه جمع في البعد الاصطلاحي له التأثير المتبادل بين الظاهرة الجغرافية والبشرية, فأنه يمكن توظيفه كمعيار أساسي يسهم في تحديد وتقييم اثر وكفاءة ومهام انشطة عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣, ذلك ان مثل هذه المؤسسات هي بالتحليل الجغرافي السياسي لا تمثل ظاهرة يتحكم في ادارتها الفاعل البشري فقط, وانما هي ايضاً مرتبطة بتموضعات معينة ترسمها خرائط الامكنة التي تتوزع عبرها وتنتشر هذه المؤسسات ضمن اشكال وانماط وخصائص مكانية مختلفة حضرية كانت ام ريفية .

واذا كان المجال الجغرافي ولكي يستوفي شروطه في تحليل الظاهرة المدروسة[١٦] – وهي هنا مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣– يجب ان يعتمد على معطيات النسب والخرائط

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والاحصائيات كقرائن داعمة للرؤية التحليلية والمنهجية للموضوع المدروس فأنه يمكن القول " إن طبيعة توزيع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات العراقية بحسب النسب, يعبر في احد ابعاده عن طبيعة الاهتمام والطلب المتزايد في كل محافظة للعمل بتلك المؤسسات, كما انه يمثل اثر تلك المؤسسات والمراكز والمنظمات ودورها في تشكيل الرأي العام المجتمعي في كل محافظة, ولذلك وبحسب الارقام والمعطيات المتوفرة لإعداد المؤسسات أو المنظمات أو مراكز المجتمعات المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠١٠, يمكن وبحسب الجدول (٢) اعطاء صورة تقويمية عامة لنسب واعداد تلك المؤسسات في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية والوسطى .

جدول (٢) توزيع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ حسب النسب المئوية

ت	المحافظة	عدد المنظمات او المؤسسات او المراكز العاملة في المحافظة	النسبة من المجموع الكلي
١	بغداد	١٩٧٨	٤٣٪
٢	الانبار	١٢٠	٣٪
٣	البصرة	٣٠٩	٧٪
٤	الديوانية	١٥٢	٣٪
٥	دهوك	٩٦	٢٪
٦	اربيل	١٣٠	٣٪
٧	السليمانية	٦٥	١٪
٨	نينوى	٢١٤	٥٪
٩	كركوك	١٧٧	٤٪
١٠	صلاح الدين	١١٠	٢٪
١١	المثنى	٥٦	١٪
١٢	النجف الاشرف	٣٢٠	٧٪
١٣	بابل	١٤٦	٣٪
١٤	كربلاء	٢٣٢	٥٪

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١٥	واسط	٨٤	٢٪
١٦	ديالى	١٦٠	٤٪
١٧	ذي قار	١٣٨	٣٪
١٨	ميسان	٩٦	٢٪
	المجموع الكلي	٤٥٨٣	١٠٠٪

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في : وزارة التخطيط/قسم التعاون الدولي/شعبة المنظمات غير الحكومية .

إن ما يمكن إن نستخلصه من خلال الجدول رقم (٢) الذي يمثل طبيعة توزيع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات العراقية وبحسب النسب عدة معطيات تخص طبيعة حضور مثل هذه المؤسسات في كل محافظة, وتأثيرها في حدود الموقع الاداري والجغرافي لكل محافظة, وأهم هذه المعطيات ما يلي :

- استأثرت العاصمة بغداد وحدها بالعدد الاكبر لمؤسسات ومراكز المجتمع المدني العاملة فيها إذ بلغت اعدادها(١٩٧٨) مؤسسة بنسبة ٤٣٪ من المجموع الكلي لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق حسب الاحصائيات المتوفرة في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ وقد بلغ هذا المجموع (٤٥٨٣) مؤسسة أو منظمة أو مركز... وهذه النسبة تدل على أهمية العاصمة بغداد في استقطاب توجهات المجتمع المدني, كما انها في الوقت نفسه تمثل طبيعة الحراك الاجتماعي ودوره في بغداد في مسألة الوعي بأهمية وابعاد مثل هذه المؤسسات, كذلك فإن مثل هذا التزايد لإعداد مثل هذه المؤسسات يأتي ليس على خلفية الحواضن والشروط الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذه الزيادة, بل ان للاستقرار الامني دوراً في مثل هذه الزيادة, اضافة الى ان وجود مثل هذه المؤسسات وبهذا العدد الهائل في بغداد له ابعاده على المستوى السياسي والاداري والاجتماعي .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- تكاد تكون نسب التوزيع في المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية متقاربة في الاطار العام, لكن هذا الأمر لا يعني ان هنالك قسماً من محافظات الشمال والجنوب والوسط كانت اعداد منظمات مؤسسات المجتمع المدني فيها متواضعة العدد, ولا تمثل الثقل الجغرافي والسكاني والاداري للمحافظة مثل محافظة المثنى التي وصلت فيها اعداد مؤسسات المجتمع المدني الى (٥٦) فقط وكذلك ميسان (٩٦) وذي قار (١٣٨) , والسليمانية (٦٥), ودهوك (٩٦) .

ان طبيعة توزيع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ بالنسبة للمجال الجغرافي الذي شغلته لاسيما على صعيد انتشارها في المناطق الحضرية او الريفية يشكل احد الابعاد المهمة في تقييم عمل واداء تلك المؤسسات وتأثيرها في محيطها الاجتماعي والسكاني, ذلك إن الاهداف المرسومة لمثل هذه المؤسسات هو في استفادة أكبر عدد من الشرائح الاجتماعية من النشاطات التي تقدمها سواء كانت تلك النشاطات خدمية, أم تنموية, أم رعائية, أم ثقافية.. واختصار مثل هذه الانشطة في المراكز الحضرية, وقلتها في المراكز الريفية يؤشر الى انعدام الرؤية التنظيمية والتخطيطية لعمل تلك المؤسسات .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

خريطة التوزيع الجغرافي لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المراكز الادارية في العراق

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المصدر : الخريطة من عمل الباحثة بالاعتماد على نسب توزيع مؤسسات المجتمع المدني واستناداً لارشيف المنظمات غير الحكومية في وزارة التخطيط/قسم التعاون الدولي ما بعد عام ٢٠٠٣.

ومن خلال هذا المنظور واعتماداً على نسب التوزيع في الخريطة للمؤسسات أو المنظمات أو مراكز المجتمع المدني في المحافظات العراقية, فإن الخريطة تظهر لنا كثافة انتشار ووجود مؤسسات المجتمع المدني في العراق في المراكز الحضرية, وقلتها على مستوى التوزيع في المراكز الريفية, فقد اعتمد التوزيع لتلك المؤسسات على التركيز السكاني في المناطق الحضرية وقلتها في الارياف وهذا المعطى يساهم في اضعاف قدرة وكفاءة عمل مثل هذه المؤسسات على مستوى تحقيها للأهداف المرجوة منها وهي إن تغطي بأنشطتها كافة الشرائح الاجتماعية, وإن تستجيب بالنسبة لتوزيعها حسب مقتضيات كثافة التواجد السكاني سواء في المجال الريفي أم الحضري, كذلك فإن مثل هذا المؤشر يؤكد وكما قلنا سابقاً – عن افتقاد مثل هذه المؤسسات العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ لأهم المعايير المتعلقة في هذا الجانب وهو معيار التنظيم والتوزيع المكاني.

اما من حيث طبيعة القدرة التنظيمية والكفاءة في العمل والانجاز لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فقد كانت نسبها منخفضة, فبحسب الجدول رقم (٣) الخاص بتصنيف استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٩ نجد إن العراق وعلى الرغم من وصوله الى تصنيف متطور يخص البيئة القانونية لعمل مؤسسات المجتمع المدني, وكذلك تطور مماثل في المناصرة وتقديم الخدمات, الا إن القدرة التنظيمية – وهي من أهم معايير تحديد كفاءة وعمل مؤسسات المجتمع المدني– قد بقيت معاقة. وتعود اسباب هذه الاعاقة وبحسب هذا التقرير الى ان معظم منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ليس لديها " رؤى تنظيمية محددة جيداً أو اهداف استراتيجية, والقليل جداً منهم هو لديهم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

خطط استراتيجية واضحة, تنسخ الكثير من المنظمات بيانات الرسالة والرؤية من منظمات اخرى عند التسجيل إلا انهم يدركون في النهاية أن رؤاهم لا تعكس أنشطتهم اذ تحول بعض منظمات المجتمع المدني تركيزها من أجل الحصول على المزيد من الأموال كما يمكن القول انه, مايزال نظام الانتخاب لأعضاء المجالس داخل منظمات المجتمع المدني ضعيفاً, ولا تولي معظم منظمات المجتمع المدني اهتماماً كافياً بتطوير أنظمة الإدارة الداخلية, تعتمد معظم منظمات المجتمع المدني على شخصين رئيسيين أو ثلاثة لإدارة المنظمة, يتوقف على هؤلاء الأشخاص نجاح المنظمة بشكل كبير وعندما يغادر هؤلاء الأشخاص, يصبح مستقبل المنظمة في خطر, ليس معظم منظمات المجتمع المدني وصف وظيفي لموظفيها, وفي كثير من منظمات المجتمع المدني, هناك تداخل كبير بين الجهاز الإداري والمجالس التنفيذي "[١٧].

كذلك من الأسباب ما يتعلق بالمهارات " المحدودة في التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning , التي أدت إلى تشتت عمل كثير من منظمات المجتمع المدني بين عدة أهداف ومشروعات, وعدم التركيز على قضية أو أكثر – بشكل محدد– في إطار من الأولويات المجتمعية الواضحة, وهو ما أدى إلى أن غالبية الجمعيات والمؤسسات الأهلية, حين تسعى إلى التسجيل القانوني تحرص على أن يضم نشاطها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والتنمية وتمكين المرأة والأطفال وغيرها.. وهكذا تلجأ إلى تسجيل قانوني " متسع" لنشاطها وبرامجها, بشكل يفوق قدراتها وإمكاناتها, تحسباً لإمكانات التمويل مستقبلاً, دون اعتبار لفكـــــــــــــــــــــرة التخصـــــــــــــــص "[١٨] .

ومن الاسباب ايضاً التي يمكن إن تكون وراء ضعف الاداء المهني والوظيفي, والذي يمكن إن يؤثر على طبيعة الاهداف التي تسعى لتحقيقها منظمات المجتمع المدني هو قصور الموارد البشرية المتطوعة للعمل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في مثل هذه المنظمات, وكذلك هيمنة الجيل الأكبر على المواقع القيادية, وغياب تحديد المسؤوليات والادوار داخل منظومة عمل هذه المنظمات, يضاف الى ضعف مشاركة الاعداد في صنع السياسات والبرامج, وضعف في العمل الجماعـــــــــــــــــي وروح الفريق(١٩).

جدول (٣) تصنيف استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٩

منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا								
البلد	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	السلامة المالية	المناصرة	تقديم الخدمات	البيئة التحتية	الصورة العامة	استدامة منظمات المجتمع المدني
مصر	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة
العراق	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة
الاردن	متطورة	معاقة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	معاقة
لبنان	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة
المغرب	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة
الضفة الغربية وقطاع غزة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة	متطورة
اليمن	متطورة	معاقة	معاقة	متطورة	متطورة	معاقة	متطورة	معاقة

المصدر : تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا , الصادر عن

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية والنزعات والمساعدات الإنسانية ودائرة الشرق الأوسط, ٢٠١٣, ص ١٢.

وعلى اساس حالة الخلل الوظيفي من الناحية التنظيمية والادارية – والتي بينها الجدول السابق – في مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣, فأن مثل هذا الأمر قد انعكس على فاعليتها وانشطتها في حدود المجال الجغرافي الذي تشغله تلك المؤسسات سواء الحضري منه او الريفي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الخاتمة:

ان من اهم النتائج التي توصل اليها البحث بخصوص ابعاد تأثير المجال الجغرافي في تحديد كفاءة ومهام وانشطة عمل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ما يأتي:

اولاً : اذا كان مشروع تأسيس ابعاد وقيم المجتمع المدني في العراق اكتسب شرعيته القانونية والدستورية ، من طبيعة التغيير السياسي الذي حصل في بنية الدولة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ .. فإن مثل هذا الأمر – على اهميته – يبقى غير كافي لتحقيق مشروعيته على ارض الواقع ، ذلك إن من اهم الاشكاليات التي صاحبت العمل بآليات مثل هذا المشروع ، هو إن طبيعة التوجه لبناء اسس ومجتمع مدني في العراق لم يوازه تحول مماثل في البنى المجتمعية ،والسياسية والثقافية، والاقتصادية تكون داعمة لأهدافه ومنطلقاته ، اضافةً الى ان منظمات ومؤسسات المجتمع المدني نفسها – ورغم كل الجهود التي قدمتها من خلال انشطتها – لم تستطع احداث الإصلاح السياسي والمجتمعي المطلوب ، فبقيت على مستوى الكفاءة والاداء والقدرات محدودة التأثير والفاعلية ، ذلك انها لم تكتسب بعد الخبرة اللازمة للعمل ، ولا التراكم الزمني الذي يؤهلها لبناء قدراتها الإدارية والوظيفيية ، على صعيد احداث التغيير الذي ينسجم مع طبيعة الاهداف التي تصدت للسعي لتحقيقها سواء على صعيد المجتمع أم الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

ثانياً : إن طبيعة التوزيع " المكاني " لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وعلى صعيد المحافظات العراقية, اظهر لنا إن اغلب مراكز تلك المؤسسات والمنظمات وانشطتها متمركزة داخل الحيز المكاني للمدن الكبرى, بينما كانت نسب توزيع مثل هذه المراكز ضعيفة للأقضية والنواحي والارياف, وترتب على مثل هذا الأمر إن ابعاد ونسب مثل هذا التوزيع ساهمت في اضعاف كفاءة واداء

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

عمل تلك المؤسسات, من ناحية مستويات تحقيقها للأهداف والغايات التي سعت من اجلها سواء كانت اهدافاً خيرية ام تعليمية – ثقافية أم تنموية.

ثالثاً : من خلال تحديدنا لمعيار التنظيم والتوزيع في المجال الجغرافي كأحد المعايير التي تحدد كفاءة عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ توصلت الدراسة – ومن خلال نسب توزيع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في قسم من المحافظات العراقية – الإ انه واستناداً الى محددات هذا المعيار فإنه لم يكن هنالك توازن في التوزيع بين المراكز الحضرية لعمل تلك المؤسسات والمراكز الريفية على صعيد البرامج والانشطة, وبالتالي لم تستطع تلك المؤسسات تغطية الاحتياجات السكانية الموجودة في الاقضية والارياف على مستوى انشطتها وبرامجها, خصوصاً تلك التي تتعلق بالصحة, ومكافحة الفقر والبطالة, وتمكين المرأة ... وغيرها, واقتصرت الانشطة المقدمة من قبل تلك المؤسسات في مثل هذه المراكز على المؤسسات ذات التوجهات الخيرية والرعائية, والتي تنشط بتوجهاتها على أساس خلفيات دينية وعقائدية أكثر منها توجهات مدنية.

رابعاً : بين التوزيع في المجال الجغرافي لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ على مستوى الوظائف والاهداف والاختصاصات, بحدود اكثر من ٧٠٪ من تلك المؤسسات ذات انشطة وتوجهات خيرية ورعائية – هي تلك التي تهتم بالإيتام والارامل وذوي الاحتياجات الخاصة – في حين ان النسبة الباقية ٣٠٪ توزعت على توجهات لمؤسسات أو جمعيات ذات اهداف تعليمية " ثقافية " / سياسية عامة, وعلى مؤسسات تطوعية تنشط في وقت الأزمات – اغاثة اللاجئين والنازحين – ومؤسسات أخرى تعنى بالمرأة وحقوق الاطفال .. لكن اللافت في مثل هذا التوزيع تضاؤل نسبة المؤسسات الحقوقية في العراق, كالمؤسسات التي تعنى مثلاً بحقوق الاقليات أو بحقوق الانسان, او

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حقوق حماية الفقراء في العشوائيات أو الدفاع عن حقوق الفلاحين, وحقوق المعاقين, وحقوق اصحاب المعاشات ... وغيرها

الهوامش:

---

(١) يمكن تعريف مؤسسات او منظمات المجتمع المدني بانها " عبارة عن تجمعات ذات هياكل تنظيمية, وهي تجمعات/منظمات لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي المباشر للفرد المنتمي إليها أو الجماعة المشكلة لها, وأعضاؤها هم كذلك بفعل إرادتهم الحرة وخيارهم الشخصي لا بفعل انتماءاتهم القبلية أو الاثنية : العرقية والدينية والمذهبية, وهي منظمات تعمل في الفضاء القائم بين الدولة والعائلة, وهي ولكونها منظمات مدنية فإنها لا تمارس العمل السياسي كالأحزاب والمنظمات السياسية إلا أن السياسة تتقاطع مع بعض أنشطتها, كما أنها لا تمثل العنصر الأصيل فيها كما هو حال الأحزاب والمنظمات السياسية, ومنظمات المجتمع المدني لا تأتي على وتيرة أو نسق موحد, وإنما هي تتشكل في إطار الفضاء والسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي السائد, وهي بذلك قد تختلف من مجتمع لآخر ومن سياق زمني لآخر, إلا أن جوهر تشكيلها ونشاطها اللاربحي والمجتمعي هو الباعث على تشكيلها .. باقر سلمان النجار, الديمقراطية العصية في الخليج العربي, دار الساقي, بيروت, لبنان, ٢٠٠٨, ص٣٧.

(٢) ينظر: جاسم الحلفي, الحركات الاجتماعية في العراق," الجذور, المسارات, الدور السياسي", دار سطور للنشر والتوزيع, بغداد, ٢٠١٧, ص ١٥-٣٥ .

(٣)وسام حسين علي العيثاوي, التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين , المانيا , ٢٠١٨, ص٢٠٨-٢٠٩.

(٤)عبد الجبار احمد عبدالله, مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية , بغداد, العدد ٣١, ٢٠٠٥.

(٥) مهدي جابر مهدي , تارا عمر محمد , إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المجلة العلمية لجامعة جيهان, السليمانية, المجلد ٢, العدد ٢, كانون الاول ٢٠١٨, ص ٣٦٧.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٦) بصدد التفرقة ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي, يذهب برهان غليون الى ان ما يميز التنظيمات المدنية عن السياسية عنصران اساسيان " ١- التنظيمات السياسية مركزية, أي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامنات الجزئية, أي أنها تنطبق على نشاطات لا تتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر .

٢- إن التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي, في حين أن التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير مرسمة, رهينة بصورة أكبر لتبدل ميزان القوى أو العادة أو الأخلاق أو المصلحة , وهذا لا يعني أن التنظيمات المدنية لا تقوم بالقسر والضبط الدقيق لسلوك الأفراد, ولكن طريقة تكوين السلطة الداخلية فيها وممارستها مختلفة عن الشأن السياسي, فهي بعكس ما يحصل في الدولة وتكوين السلطة المركزية, لا تخضع المؤسسات التي تعبر عنها لقواعد واحدة مقننة من قبل السلطة المركزية ولا تنطبق على الجميع أو لا تطبق بالضرورة داخل المؤسسة المدنية بالدرجة نفسها .. برهان غليون, بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية, مركز دراسات الوحدة الوطنية, بيروت, لبنان, ط٣, ٢٠١٠, ص ٧٣٧.

(٧) مهدي جابر مهدي , تارا عمر محمد , إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, مصدر سابق, ص ٣٦٧.

(٨) ولتأكيد ابعاد مثل هذا الأمر في واقع عمل منظمات المجتمع المدني في العراق – خصوصا تلك المنظمات المعنية بحقوق المرأة – خلص التقرير الدولي المقدم " بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" والذي خصص عن العراق الى إن المنظمات المعنية بحقوق المرأة ان يتم التعامل معها على قدم المساواة ومنحها فرصة اقتراح برامج وانشطة مناسبة, إلى جانب ذلك تعتبر العديد من المنظمات أن الجزء الأكبر من التمويل الدولي في اقليم كريستيان العراق يخصص فقط للمنظمات المرتبطة بأحزاب سياسية, التي هي غالباً ما تتخذ من اربيل مقراً لها وتقوم في أحياء كثير ببرامج اقل عددياً من المنظمات المستقلة, وقد باتت هذه المسألة اكثر ترسخاً في ظل اشارة المنظمات المعنية بحقوق المرأة الى جزء كبير من التمويل الدولي قد اخذت مناطق اخرى في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

العراق وخصصت لإقليم كردستان العراق في مواجهة ازمة اللاجئين, والنازحين داخلياً, هذا وقد حثت المنظمات المعنية بحقوق المرأة المجتمع الدولي

للحفاظ على التمويل في مناطق اخرى في العراق بموازاة توفير الأموال الى المنظمات المعنية بحقوق المرأة المستقلة في اقليم كردستان العراق, لضمان عدم وتدهور ووضع حقوق المرأة في المنطقتين, ومن المسائل الاخرى التي اشارت اليها المنظمات المعنية بحقوق المرأة هي ان المجتمع الدولي يخص اموال كثيرة إلى أعمال المساعدات الانسانية القصير الابد بالمقارنة مع الاعمال التنموية على الأمد الطويل, والجدير ذكره ان الجزء الاكبر من المشاريع اصبحت حالياً ممولة لمدة لا تتعدى السنة الواحدة كحد أقصى, كما أن البرامج التي تتناول مواضيع مثل التدريب على اكتساب الدراية القانونية وبرامج كسب التأييد في مسألة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي قد خسرت التمويل لصالح برامج تقديم العناية لحالات الصدمة والرعاية النفسية – الاجتماعية " .. ماثيو بامبير , الوقت قد حان الآن : حث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" الملاحظات التحليلية وفق البلد : العراق , تقرير عن مؤسسة انترناشونال ألرت, ٢٠١٤, ص ٨.

(٩)علي احمد عبد الحميد الرحامنة, الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) , مصدر سابق , ص٤١.

(١٠) جمال ناصر جبار, دراسات دستورية, مركز العراق للدراسات, بغداد, ٢٠٠٩, ص٢٠٨- ٢٠٩.

(١١) المصدر نفسه, ص٢١٠.

(١٢) المصدر نفسه, ص٢١٠-٢١١ .

(١٣) المصدر نفسه, ص٢١١-٢١٤ .

(١٤) المصدر نفسه, ص٢١٤-٢١٧ .

(١٥) معين حداد, الجغرافيا على المحك, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, لبنان, ٢٠٠٤, ص١٧٣.

(١٦) ينظر: في اليات توظيف المعطيات الرقمية والخرائط والاحصائيات وتأثيرها في ابعاد التحليل الجغرافي السياسي محمد محمود ابراهيم الديب, الجغرافية السياسية " منظور معاصر" , مكتبة الانجلو مصرية, ط٦, د.ت, ص١٣٧-١٤٤

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

؛ كذلك ينظر : محمود توفيق محمد, مفهوم الجغرافية السياسية ومجالها " رسائل جغرافية ", الكويت , ١٩٨٨ , ص٣٠-٣٢ ؛ محمد مرسي الحريري, دراسات في الجغرافية السياسية, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ١٩٨٣ , ص٣٥-٥٠.

(١٧) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٩ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا , الصادر عن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية والنزعات والمساعدات الإنسانية ودائرة الشرق الأوسط, ٢٠١٣, ص ٢٢.

(١٨) أماني قنديل واخرون, تقييم منظمات المجتمع المدني العربي, الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, القاهرة, ٢٠٠٧, ص٧٠.

(١٩) المصدر نفسه, ص٧١.

المراجع:

١-أماني قنديل واخرون, تقييم منظمات المجتمع المدني العربي, الشبكة العربية للمنظمات الأهلية, القاهرة, ٢٠٠٧.

٢-باقر سلمان النجار, الديمقراطية العصية في الخليج العربي, دار الساقي, بيروت, لبنان, ٢٠٠٨.

٣-برهان غليون, بناء المجتمع المدني : دور العوامل الداخلية والخارجية, مركز دراسات الوحدة الوطنية, بيروت, لبنان, ط٣, ٢٠١٠.

٤-جاسم الحلفي, الحركات الاجتماعية في العراق," الجذور, المسارات, الدور السياسي", دار سطور للنشر والتوزيع, بغداد, ٢٠١٧.

٥-جمال ناصر جبار, دراسات دستورية, مركز العراق للدراسات, بغداد, ٢٠٠٩.

٦-عبد الجبار احمد عبدالله, مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية , بغداد, العدد ٣١, ٢٠٠٥.

٧-علي احمد عبد الحميد الرحامنة, الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (٢٠١١-٢٠١٧) , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, ٢٠١٨.

٨-ماثيو بامبير , الوقت قد حان الآن : حث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" الملاحظات التحليلية وفق البلد : العراق , تقرير عن مؤسسة انترناشونال ألرت, ٢٠١٤.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٩-محمد محمود ابراهيم الديب, الجغرافية السياسية " منظور معاصر" , مكتبة الانجلو مصرية, ط٦, د.ت.
١٠-محمد مرسي الحريري, دراسات في الجغرافية السياسية, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ١٩٨٣
١١-محمود توفيق محمد, مفهوم الجغرافية السياسية ومجالها " رسائل جغرافية ", الكويت , ١٩٨٨.
١٢-معين حداد, الجغرافيا على المحك, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, لبنان, ٢٠٠٤.
١٣-مهدي جابر مهدي , تارا عمر محمد , إشكاليات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, المجلة العلمية لجامعة جيهان, السليمانية, المجلد ٢, العدد ٢, كانون الاول ٢٠١٨.
١٤-وسام حسين علي العيثاوي, التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين , المانيا , ٢٠١٨.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.